رد دولة قطر على طلب وجهات نظر الدول الأعضاء بموجب القرار (79/46) "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار"

- دولة قطر تلتزم بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار، وتعتبرهما متلازمتين ذات اهمية شاملة للتفاوض في جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
- لقد انضمت دولة قطر إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وهي اتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- تؤكد دولة قطر إلتزامها بتعزيز آليات نزع السلاح ومنع الإنتشار المتعددة الأطراف، وتعبر عن قلقها من التراجع المستمر في السنوات الأخيرة في هذه الآليات.
- كما تدعو دولة قطر إلى مراجعة آليات المؤتمرات الاستعراضية لاتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية للحفاظ على فاعلية الاتفاقية ومصداقياتها.
- تدعو دولة قطر "مؤتمر نزع السلاح" بوصفه المحفل التفاوضي الرئيسي لقضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف لتجاوز حالة العجز التي يمر بها منذ ثلاثة عقود في ظل تزايد التوترات والتهديدات في العالم، والتحديات التي تواجه الأمن الدولي، ودمج التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي في انظمة الاسلحة، مما يسهم في استعادة الثقة في هذا المؤتمر، وفي قدرته على تعزيز وإقرار السلم والامن الدوليين.
- ترى دولة قطر ضرورة تقوية الاتفاقيات ذات الصلة بعدم الإنتشار النووي، ومشاركة كافة الأطراف في إطار هذا النظام، ويجب الاستفادة من النجاحات والمكتسبات التي تحققت في الماضي في استخدام التكنولوجيا المناسبة للتحقق

من الالتزام باتفاقيات عدم الإنتشار النووي، كما ينبغي زيادة الوعي العام للمجتمع بمفاهيم الضمانات وعدم الإنتشار من خلال المنظومة التعليمية.

- إسهاماً من دولة قطر وسعيها في حفظ السلم والأمن الدوليين، استضافت الدورة الأولى للمنتدى العربي العام 2022م، والدورة الثانية العام 2023م حول "الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الإنتشار" بالتعاون مع إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح بجامعة الدول العربية، ويستضيف هذا المنتدى نخبة من المتحدثين والسفراء والخبراء في مجال نزع السلاح والرقابة النووية.
- استضافت دولة قطر اجتماعين مهمين في شهر يونيو 2024م هما الدورة الثالثة للمنتدى العربي حول نزع السلاح وعدم الإنتشار والحد من التسلح، والإجتماع الإقليمي غير الرسمي بعنوان "مؤتمر وجهات النظر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط" بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح باعتبارهما ضرورة مستدامة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة مما يعكس التزام دولة قطر بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومنع الإنتشار.